ملحق (٣)
تدابير البحرين غير المطابقة
المتعلقة بالخدمات المالية

الملاحظات الرئيسية

١- تخضع الالتزامات، طبقا للاتفاقية، بشأن القطاعات الفرعية للقيود والشروط المبينة في هذه الملاحظات الرئيسية وفي الجدول أدناه .

٢- توضيحاً لالتزام البحرين بشأن المادة ١١-٤ من الاتفاقية (نفاذ المؤسسات المالية إلى السوق)، يخضع الأشخاص القانونيون الذين يقومون بتزويد الخدمات المالية لقيود غير تمييزية بشأن الشكل القانوني[1].

---

1) على سبيل المثال، بوجه عام لا تقبل من حيث الشكل القانوني الشراكات والمؤسسات المملوكة فردياً لأغراض المؤسسات التي تأخذ الودائع في البحرين. ولا تهدف هذه الملاحظة الرئيسية بحد ذاتها للتأثير في خيار أي مؤسسة مالية للطرف الآخر، أو تقييده، بين الفروع أو الشركات التابعة.

جدول البحرين
الخاص بالخدمات المالية

القطاع:	الخدمات المالية.
القطاع الفرعي:	الخدمات المصرفية والمالية (فيما عدا التأمين).
الالتزامات المعنية:	المعاملة الوطنية (المادة ١١-٢).
مستوى الحكومة:	المركزي.
التدابير :	- المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١ (بنك البحرين للتنمية). - المرسوم بقانون رقم (٤) لعام ١٩٧٩ (بنك الإسكان).
التفاصيل:	يجوز للبحرين منح مزايا واستثناءات إلى بنك البحرين للتنمية وبنك الإسكان، ويشمل ذلك، دون حصر، التمويل والضمانات والإعفاءات من متطلبات رأس المال والاحتياطي.

القطاع:	الخدمات المالية.
القطاع الفرعي:	التأمين.
الالتزامات المعنية:	نفاذ المؤسسات المالية إلى السوق (المادة ١١-٤).
مستوى الحكومة:	المركزي.
التدابير:	المرسوم بقانون رقم ١٧ لعام ١٩٨٧.
التفاصيل:	تحتفظ البحرين بالحق في تقييد عدد الرخص الجديدة التي تمنح لتزويد خدمات التأمين العام (أي غير التأمين على الحياة)، باستثناء المنتجات الطبية، وذلك لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

القطاع: الخدمات المالية.

القطاع الفرعي: التأجير (Leasing).

الالتزامات المعنية: نفاذ المؤسسات المالية إلى السوق (المادة ١١-٤).

مستوى الحكومة: المركزي.

التدابير:

- اللائحة الخاصة بشروط معايير الترخيص لشركات التأجير.
- المرسوم بقانون رقم ٢٣ لعام ١٩٧٣ بإصدار قانون إنشاء مؤسسة نقد البحرين.

التفاصيل: ابتداء من فترة لا تجاوز ١٢ شهراً من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، سوف تقوم البحرين بمنح رخص جديدة لشركات التأجير المؤهلة تسمح لها بتزويد خدمات تأجير للأفراد في البحرين.

ملاحظة: إن شركات التأجير القائمة بذاتها يحق لها في الوقت الحاضر الحصول على تراخيص لتزويد خدمات تأجير للشركات في البحرين.

القطاع: الخدمات المالية.

القطاع الفرعي: محلات الصرافة.

الالتزامات المعنية: نفاذ المؤسسات المالية إلى السوق (المادة ١١-٤).

مستوى الحكومي: المركزي.

التدابير:

- لائحة المقاييس والشروط ومعايير الترخيص لمحلات الصرافة.
- المرسوم بقانون رقم (٢٣) لعام ١٩٧٣ بإصدار قانون إنشاء مؤسسة نقد البحرين.

التفاصيل : يجب أن تكون محلات الصرافة مؤسسة في البحرين.